الانفتاح الاقتصادى على إسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصرى.

د. جلال أمين

تمهيد :

ان من يطالع مواد الاتفاقية المعقودة بين حكومتى مصر واسرائيل فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، لا يسعه الا أن يلاحظ الاهمية التى حظيت بها الجوانب الاقتصادية . وهو أمر لابد أن يستلفت النظر . فالاتفاقية تأتى لانهاء حالة حرب استمرت أكثر من ثلاثين عاما ، وتهدف الى انهاء نزاع كان عاملا أساسيا فى أهم مالحق المنطقة كلها من تطورات خلال هذه الفترة بل واحتل أهمية عالية حتى فى العلاقات الدولية و بين القوتين العظميين . كان من المتصور اذن ان يعتبر الطرفان الموقعان على الاتفاقية أن الاتفاق على تنظيم مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما امرا ثانويا بالمقارنة بانهاء حالة الحرب نفسها وتدشين عهد جديد من السلام .

ولكن الامر لم يكن كذلك . فقد تطرقت المادة الثالثة من الاتفاقية مباشرة الى العلاقات الاقتصادية ، بأن نصت على الغاء كل القيود التى تحول دون وجود علاقات اقتصادية «طبيعية» بين البلدين ، مما قد يميز اسرائيل عن غيرها . وتعهدت فيها مصر بانهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل ، و بأن تدخل مع اسرائيل خلال مدة لاتتجاوز ستة أشهر من انسحاب اسرائيل الأول (الى خط العريش — رأس محمد)

* أستاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية بالقاهرة

فى مفاوضات لعقد اتفاقية تجارية تستهدف تدعيم العلاقات الاقتصادية «النافعة» للبلدين . ثم جاءت ملاحق الاتفاقية لتكرر ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية وتضيف اليها ، فنصت أيضا على أن تسمح مصر بحرية مرور الاشخاص والمركبات من اسرائيل الى مصر ، وفى داخل الأراضى دون أى تمييز لا تخضع له دولة أجنبية أخرى (المادة الرابعة من الملحق رقم ٣) ، وعلى تعاون الطرفين من أجل تدعيم السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة (المادة الخامسة من الملحق رقم ٣) ، وعلى صيانة الطرق والسكك الحديدة القائمة بينهما ، وبحث انشاء طرق وسكك حديدية جديدة ، وعلى انشاء طريق بين مصر واسرائيل والاردن يسمح فيه بحرية تنقل الأشخاص والمركبات والسلع ، وعلى اقامة خطوط الاتصال بالبريد والهاتف والبرق والاذاعة والتليفزيون (المادة السادسة من الملحق رقم ٣) ، وعلى حق اسرائيل فى شراء النفط فيما يزيد على حاجة مصر للاستهلاك الداخلى دون تمييز بين اسرائيل وغيرها من الدول (مذكرة ملحقة بالملحق رقم ٣) ، على أن يبدأ كل ذلك قبل أن يبدأ الانسحاب الاسرائيلى من الثلث الشرقى لسيناء .

ولا يمكن أن يتطرق الى الذهن أن ايا من هذه النصوص كان يشكل مطلبا من مطالب مصر فى المفاوضات التى دارت بين الحكومتين وادت الى توقيع الاتفاقية ، أو انها كانت تمثل حاجة أو مطلب لمصر منذ أن قامت دولة اسرائيل فى ١٩٤٨ . فلم يسمع أحد عن شكوى قطاع من القطاعات الاقتصادية فى مصر من آثار سيئة نجمت عن المقاطعة الاقتصادية من جانب مصر لاسرائيل . ولم يعبر أحد من المهتمين بسلامة الاقتصاد المصرى ، علنا أو سرا ، عن حدوث اضرار من حرمان الصادرات المصرية من دخول السوق الاسرائيلية ، أو عن صعوبة تصريف بترول سيناء بعد انتهاء الاحتلال . كما أن الاقتصاديين الذين كانوا يعبرون عن حاجة الاقتصاد المصرى الى الافادة من التكنولوجيا المتقدمة لم يكن يخطر ببالهم أن اسرائيل لديها فى هذا المجال ما

تنفرد من مزايا بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة فى الغرب والشرق . والمصريون الراغبون والقادرون على السياحة خارج مصر لا يبدو أنهم شعروا فى أى وقت من الأوقات بضيق خاص نتيجة حرمانهم من زيارة الأماكن التاريخية أو الدينية فى داخل اسرائيل .

من المعقول اذن أن نفترض أن هذه النصوص كلها جاءت تعبيرا عن مصالح ورغبات لدى طرف واحد ، وأن مصر قبلت هذه النصوص تحت ضغوط لا علاقة لها بحاجة الاقتصاد المصرى للانفتاح على اسرائيل ، و يسبب اصرار الطرف الآخر على هذه النصوص فى مقابل التنازل عن الأرض المحتلة فى سيناء .

فما هى هذه المصالح الاسرائيلية التى جعلت الانفتاح الاقتصادى لمصر على اسرائيل مطلبا ملحا لهذه الدولة ؟ وما الذى يمكن أن نتوقعه من اثار لهذا الانفتاح على مستقبل الاقتصاد المصرى ؟ وما هى بعض التصورات الممكنة لما يمكن أن تكون عليه طريقة تعاملنا مع هذا المستقبل ؟

هذه الاسئلة الثلاثة هى ما تتناوله هذه الورقة على التوالى .

١ – الدواعى الاسرائيلية لفتح الإقتصاد المصرى :

من الضرورى ، من أجل تبين الدواعى الأساسية لدى اسرائيل لتحقيق انفتاح مصر اقتصاديا عليها أن نميز بين ثلاث مراحل مر بها تطور الاقتصاد الاسرائيلى منذ تأسيس الدولة فى ١٩٤٨ ، تمتد الأولى من ١٩٤٨ وحتى نهاية الخمسينات ، واستغرقت الثانية معظم الستينات ، و بدأت الثالثة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ .

تميزت المرحلة الأولى من مراحل نمو الاقتصاد الاسرائيلى بالتركيز على الانتاج الزراعى من أجل مواجهة الزيادة السريعة فى عدد المهاجرين اليهود واشباع طلبهم الى الغذاء والملبس ، ومن أجل خلق رابطة قوية بين هؤلاء المهاجرين والدولة الجديدة . وقد سمح بتحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى فى هذه الفترة توفر

الأراضى الزراعية التى استولى عليها المهاجرون من أصحاب العرب . تميزت هذه المرحلة كذلك بإعطاء أولوية عالية للاستثمار فى المرافق الأساسية والمشروعات العامة ، كبناء الطرق والمساكن والتعليم والصحة ، الأمر الذى سمح بخلق فرص كبيرة للعمالة كانت ضرورية أيضا لاستيعاب الأفواج الكبيرة من المهاجرين .

على أنه مع نهاية الخمسينات كانت فرص التوسع الكبير فى الانتاج الزراعى قد أشرفت على النضوب ، على الأخص بسبب ندرة مصادر مياه الرى ، وتراخى معدل نمو الطلب على المواد الغذائية وانخفاض مستوى البطالة ، فبدأت مرحلة جديدة من التركيز على النمو الصناعى بالاعتماد على مختلف الاجراءات الحمائية .

وهكذا نرى أنه بينما لم ينخفض نصيب الزراعة فى اجمالى القوة العاملة فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ انخفاضا يذكر ، انخفض هذا النصيب من ٣ر١٧٪ فى ١٩٦٠ الى ٣ر١٢٪ فى ١٩٦٦ وزاد بالمقابل نصيب الصناعة فى القوة العاملة زيادة محسوسة ابتداء من ١٩٦٠ !(١) .

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ بدأ يحدث تغير ملحوظ فى هيكل الانتاج الصناعى الاسرائيلى ، بانخفاض نصيب الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والجلدية والمنسوجات والأثاث ، وارتفاع نصيب الصناعات المعدنية ، وعلى الأخص صناعة الالات ووسائل المواصلات وكذلك ارتفاع نصيب المعدات الكهربائية والالكترونية . ففى أوائل السبعينيات بلغ مجموع الاستثمار الصافى فى الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية نحو ٥٠٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية ، **وتضاعفت قيمة انتاجها** (بالاسعار الثابتة) ثلاث مرات فى عشر سنوات (٦٥ - ١٩٧٥) وارتفع نصيبها فى اجمالى الناتج الصناعى من نحو ٢٠٪ فى ١٩٦٥ الى نحو ٣٠٪ فى ١٩٧٥ (٢) .

ساعد على هذا التطور عدد من العوامل منها زيادة طلب الصناعات الحربية على هذه المنتجات ، فى الوقت الذى تناقص فيه معدل نمو الطلب المحلى

على الصناعات التقليدية ، وارتفع معدل الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية المعمرة مع النمو السريع فى متوسط الدخل .

أن نمو كلا النوعين من الطلب المحلى ، الحربى والمدنى ، على منتجات هذه الصناعات (المعدنية والكهربائية والالكترونية) كان لابد أن يصطدم سريعا بضيق السوق الاسرائيلية الناتج عن ضالة حجم السكان ، وأصبح من المحتم أن يعتمد تصريف هذه المنتجات أكثر فأكثر على التصدير وأخذ الاقتصاد الاسرائيلى يتحول بسرعة الى اقتصاد يعتمد نموه لا على نمو السوق المحلى بل على زيادة الطلب الخارجى . فبالمقارنة بسنة ١٩٥٩ مثلا ، حيث مثلت الصادرات ٢ر١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى ، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠٪ فى ١٩٧٠ مع ازدياد مطرد فى أهمية منتجات الصناعات الحديثة فى هيكل الصادرات(٣)

ولكن الذى نريد تأكيده هو أنه على الرغم من النمو السريع فى صادرات الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية ، فان هذه الصادرات مازالت عاجزة عن استيعاب نسبة كبيرة من انتاج هذه الصناعات . فعلى الرغم من زيادة صادرات المنتجات المعدنية فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٤ ثمانى مرات ، بحيث بلغت ١٥٥ مليون دولار فى ١٩٧٤ ، فان هذه القيمة لم تزد على ٦ر٩٪ من اجمالى مبيعات هذه الصناعات التى بلغت ١٦٢٠ مليون دولار فى السنة نفسها . كذلك بينما زادت صادرات المعدات الكهربائية والالكترونية بأكثر من ثلاث مرات فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ فان مجموع انتاجها قد زاد فى الفترة نفسها بمعدل مقارب ، بحيث لم تزد نسبة الصادرات الى اجمالى الانتاج من هذه الصناعات على ٢ر٢٪ فى ١٩٧٤ بالمقارنة بنسبة ٨ر١٪ فى ١٩٧٠ (٤) بعبارة أخرى يمكن القول بأنه على الرغم من الزيادة السريعة فى صادرات اسرائيل من المنتجات المعدنية والكهربائية والالكترونية ، فان معدل هذه الزيادة لا يفوق بدرجة كافية معدل **الزيادة فى انتاج هذه الصناعات** ، فى الوقت الذى يتطلب فيه ضيق السوق الاسرائيلية وسرعة تشبعها بهذه المنتجات ، أن يفوق معدل نمو الصادرات بدرجة ملموسة معدل نمو الانتاج .

تؤيد ذلك مطالعة أرقام الخطة الخاصة بهذا القطاع من قطاعات الصناعة الاسرائيلية . اذ تستهدف هذه الخطة زيادة قيمة الانتاج من الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية بالاسعار الثابتة بنسبة ٥٩٪ فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وبنسبة ٦١٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، بينما تستهدف زيادة الصادرات من هذه المنتجات ، بالاسعار الثابتة أيضا ، بنسبة ١٩٤٪ ونسبة ١١١٪ فى الفترتين على التوالى ، بحيث يصبح نصيب هذه الصناعات فى اجمالى الصادرات الاسرائيلية باستثناء الماس ، ٤٤٪ فى ١٩٨٥ أى ضعف نصيبها فى ١٩٧٤ (٥) .

على أن حاجة اسرائيل الى دفعة جديدة لزيادة الصادرات لا ترجع فقط الى حاجة صناعتها الحديثة الى تصريف منتجاتها ، بل ترجع أيضا الى حاجتها لمواجهة الزيادة الكبيرة فى الواردات التى صاحبت الارتفاع الكبير فى متوسط الدخل وفى الانتاج الصناعى . لقد كان الاقتصاد الاسرائيلى يواجه دائما مشكلتين أساسيتين : —

صغر حجم السوق ، وندرة المواد الاولية . ولكن خفف من حدة المشكلة الاولى فى الخمسينات الزيادة الكبيرة فى عدد المهاجرين وفى الستينات اعتماد النمو الصناعى على سياسة الاحلال محل الواردات ، ولم تظهر مشكلة صغر حجم السوق بشدة الا ابتداء من أواخر الستينات حينما استنفدت امكانيات هذه السياسة و بدأ معدل الهجرة الى اسرائيل فى التضاؤل .

اما مشكلة ندرة المواد الاولية فقد ظلت هى الأخرى خفيفة الوطأة نسبيا طالما كان التركيز على النمو الزراعى ، كما كان الحال حتى منتصف الستينات ، ولكنها زادت حدة مع تزايد نصيب الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية فى هيكل الانتاج الصناعى .

ان هذا هو الذى يفسر لنا فى الأساس كيف أن اسرائيل ، وان تميزت

دائما بالاعتماد المفرط على استيراد رأس المال ، قد زاد اعتمادها بشدة على الاستيراد منذ منتصف الستينات ، فنلاحظ أن نسبة فائض الاستيراد الى مجموع الموارد (أى فائض الواردات عن الصادرات بالنسبة لاجمالى الناتج القومى مضافا اليه فائض الواردات عن الصادرات) بعد أن اتجهت الى الانخفاض المستمر من ٤٠٪ فى ١٩٥٠ الى ٢٣٪ فى ١٩٥٦ الى ١٥٪ فى ١٩٦٠ ، ثم الى ١٠٪ فى ١٩٦٦ ، أخذت بعد ذلك فى الارتفاع فبلغت ٢٠٪ فى ١٩٧٠ ثم ٣٤٪ فى ١٩٧٢ و ٣٩٪ فى ١٩٧٣ (٦) . ان جزءا من هذا الارتفاع يعود الى زيادة الواردات من الاسلحة ولكن جزءاً كبيرا منه أيضا يعود الى زيادة حاجة اسرائيل الى استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة . فبينما كانت وارادت اسرائيل من هذه السلع تزيد بمعدل سنوى قدره ٧ر١٠٪ فى المتوسط فى العشر سنوات السابقة على ١٩٦٥ ، ارتفع هذا المعدل الى ٤ر١٠٣٪ سنويا فى الخمس سنوات التالية (٧) .

كان عجز ميزان العمليات الجارية اذن سمة مستديمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلى منذ انشاء الدولة. ، ليس فقط بسبب ارتفاع قيمة الواردات من الاسلحة بل وأيضا بسبب اعتماد كل من الاستهلاك المحلى والصادرات بدرجة كبيرة على الاستيراد (٨) . وعلى الرغم من ارتفاع معدل الزيادة فى الصادرات كان هذا العجز فى تزايد مستمر. واستمرت اسرائيل تعتمد فى تمويل هذا العجز على تدفق المعونات والتعويضات والتحويلات الأجنبية ، بحيث قدر ما تلقته اسرائيل من رؤوس الأموال الأجنبية خلال فترة العشرين عاما ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بنحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط . على أنه فى ١٩٦٨ ، ولأول مرة منذ قيام دولة اسرائيل ، عجز تدفق رؤوس الأموال من الخارج عن سد العجز فى ميزان العمليات الجارية فتحقق لأول مرة عجز فى ميزان المدفوعات وانخفض الاحتياطى من العملات الاجنبية فى ٦٨ - ١٩٦٩ بمقدار ٣٣٠ مليون دولار.

مع نهاية الستينات كان الاقتصاد الاسرائيلى اذن قد بلغ مفترق طرق جديد : أما فتح أسواق جديدة للتصدير أو الاختناق . فاطراد الارتفاع فى متوسط الدخل يتوقف أكثر فأكثر على نمو مجموعه من الصناعات الحديثة ، وهذه الصناعات يحتاج نموها الى مستوى عال من الطلب يسمح لها بالوصول الى حجم من الانتاج تتمكن معه من منافسة الصناعات الأوربية والأمريكية . ولكن السوق المحلية من الضيق بحيث لا تستطيع أن تستوعب الا نسبة ضئيلة للغاية ، و بطيئة النمو ، من اجمالى الانتاج . وارتفاع متوسط الدخل وارتفاع نسبة الواردات فى الانتاج الصناعى يشكل ضغطا متزايدا على ميزان العمليات الجارية لم يعد من الممكن الارتكان فى تمويله ، كما كان الامر فى الخمسينات و بداية الستينات ، على المعونات والقروض **الأجنبية** ، فما تمتعت به اسرائيل من دعم وعطف من جانب حكومات الولايات المتحدة وأوربا ومن جانب الجاليات اليهودية طوال العقدين التاليين لانشاء الدولة ، ليس من السهل استمراره بالقوة نفسها لدولة آخذة فى التوسع على حساب الدول المجاورة لها .

ان من الممكن بالطبع أن تعمل اسرائيل على زيادة الصادرات الى الأسواق التى كانت قد طرقتها بالفعل ، كالسوق الاوربية المشتركة ، والولايات المتحدة و بعض الدولة الافريقية والاسيوية ، كما أن من الممكن أن تعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الى اسرائيل كبديل للمعونات والقروض الخارجية . وقد حاولت اسرائيل بالفعل سلوك كلا الطريقين . ففى أغسطس ١٩٧١ لجأت اسرائيل الى تخفيض قيمة عملتها بنسبة ٢٠٪ بهدف زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وعادت فخفضتها بنسبة ٤٣٪ فى نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم مرة ثالثة بنسبة ٣٠٪ فى نوفمبر ١٩٧٧ . ولجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ مختلف اجراءات الدعم واعانة الصادرات كلفتها فى سنة واحدة (١٩٧٣) نحو الف مليون ليره اسرائيلية . كما لجأت الى الدخول فى عدد من الاتفاقيات التجارية التفصيلية مع السوق الاوربية المشتركة و بعض الدول الأوربية الأخرى ومع الولايات المتحدة واليابان بهدف زيادة صادرتها (٩) .

وأعلنت الحكومة الاسرائيلية الحالية بداية «سياسة اقتصادية جديدة» تضمنت عددا من الاجراءات تستهدف بها تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى اسرائيل ، كالغاء القيود على تحويل العملات واصدار قانون جديد يمنح مختلف التسهيلات لرأس المال الاجنبى . على أن هناك من الاسباب ما يجعل كل هذا غير كاف على الإطلاق لحل مشكلة ميزان المدفوعات الاسرائيلى وزيادة الصادرات بالمعدل المطلوب .

فتخفيض الليرة الاسرائيلية من شأنه بالطبع أن يخفض الواردات الاسرائيلية من السلع الاستهلاكية ويزيد من الطلب على صادراتها ، ولكنه يؤدى فى الوقت نفسه الى رفع تكاليف وارداتها من المستخدمات التى تعتمد عليها صناعاتها وصادراتها اعتمادا رئيسيا . ودول السوق الاوربية والولايات المتحدة ، وان كانت قد استوعبت حتى الآن الجزء الأكبر من الصادرات الاسرائيلية التقليدية (الماس والمواد الغذائية الأولية ومنتجات الصناعات الغذائية) فان من الصعب ان نتوقع ان يزيد طلبها بنسبة كبيرة على صادرات اسرائيل من منتجات الصناعات الجديدة بسبب شدة المنافسة التى تتعرض لها فى هذه الاسواق ، على الأخص بسبب فارق الحجم بين الصناعات الاسرائيلية والصناعات الأوربية والأمريكية . يؤيد ذلك تعليق لأحد المسئولين عن التجارة الخارجية الاسرائيلية على نتائج تسعة أشهر من تطبيق اتفاقية ١٩٧٥ مع السوق الاوربية المشتركة يقول فيه :

« لقد توقعنا ان يؤدى تطبيق الاتفاقية الى زيادة كبيرة فى صادراتنا للسوق الاوربية المشتركة ، بالمقارنة بصادراتنا الى الدول الاخرى ... ولكن من المؤسف ان الأرقام تدل على أن مجموع صادرات اسرائيل الى هذه السوق بقى عند مستوى عادى ، وان صادراتنا من المواد الغذائية الاولية والمصنعة لازالت تشكل ٣٦ر٥٪ من اجمالى صادراتنا لدول السوق ، بل وزاد نصيبها زيادة طفيفة (بنسبة ٣ر٤٪) ، وان صادراتنا الصناعية (باستثناء الماس) لم تمثل أكثر من ٣٧٪ من اجمالى صادراتنا لدول السوق ، بل وزاد نصيبها زيادة طفيفة (بنسبة ٣ر٤٪) ، وان صادراتنا الصناعية (باستثناء الماس) لم تمثل أكثر من

٣٧٪ من اجمالى صادراتنا اليها ، وهو ما يمثل انخفاضا من نصيبها السابق الذى بلغ ٤٠٪ .... ان من الواضح الآن ان تخفيض الرسوم الجمركية لا يكفى وحده ، فى ظل ظروف الصناعة الاسرائيلية الحالية ، لاحداث زيادة يعتد بها فى الصادرات . اننا نحتاج الى مزيد من الاستثمارات ومزيد من المعرفة الفنية (١٠).

أما عن الاستثمارات الاجنبية الخاصة كحل لمشكلة ميزان المدفوعات ، فالأرجح أن نجاح اسرائيل فى اجتذابها يتوقف هو نفسه على نجاحها فى فتح أسواق جديدة .

أسواق جديدة لصادراتها وفى تأمين مصادر جديدة للمواد الأولية وقة العمل الرخيصة . فسوق اسرائيل الضيقة ، وافتقارها الى المواد الاولية ، فى ظل مقاطعة اقتصادية من الدول العربية ، وفى ظل استمرار خطر الحرب ، لم يكن من الممكن أن يشكل اغراء كبيرا لرؤوس الأموال الأجنبية .

وفى السنوات الأخيرة لم تعد ظروف العمل مواتية أيضا للاستثمار الاجنبى . فعلى الرغم من حصول اسرائيل على مصدر للعمل الرخيص فى الأراضى العربية التى احتلتها فى ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وغزة (١١) قابل ذلك سحب نحو ٣٠٪ من القوة العاملة الاسرائيلية للتعبئة الحربية فى ١٩٧٣ ، وانخفاض كبير فى معدل الهجرة الى اسرائيل (١٢).

وقد أدت ندرة القوة العاملة الى ارتفاع كبير فى مستوى الاجور ونفقات الانتاج ومعدل التضخم ، الامر الذى يفسر جزئيا على الاقل ، ميل الاستثمارات الاجنبية فى اسرائيل الى التضاؤل فى أعقاب ١٩٧٣ (انظر الجدول) .

تدفق الاستثمارات الأجنبية الى اسرائيل

(مليون دولار أمريكى)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
اجمالى الاستثمارات الأجنبيـــة	١٨٧ر٥	١٧١ر٩	١٦٥ر٥	١١٨ر٨	١٠٥ر١
صافى الاستثمارات الاجنبيـــة	١٤٣ر٠	١٨٥ر٢	٩٣ر٥	٦٧ر٣	٤٣ر٩

المصـــدر: Israel Export & Trade Journal Much 1978, p. 10

من كل ما سبق نتبين سبب الحاح الكتابات الحديثة عن الاقتصاد الاسرائيلى على ضرورة رفع معدل نمو الصادرات باعتباره الشرط الاساسى لمنع معدل النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى من التدهور ولحل مشكلة ميزان المدفوعات. ففى مقال نشرته مجلة الصادرات والتجارة الاسرائيلية فى سبتمبر ١٩٧٥ جاءت العبارة الآتية :-

« ان على اسرائيل ان تزيد صادراتها المتهاوية بمعدل يبلغ مثلى أو ثلاثة أمثال مستواها الحالى أو ان تواجه اقتصادا محطما تحت وطأة اتساع العجز فى الميزان التجارى (١٣).

وفى مقال آخر فى المجلة نفسها نشر فى يناير ١٩٧٥ :-

« ان اسرائيل تواجه الآن فترة من أصعب الفترات التى مرت بها فى تطورها الاقتصادى منذ انشاء الدولة. فعلى الرغم من الاجراءات الجذرية التى تم اتخاذها، لم يبد الاقتصاد، وعلى الأخص فى قطاع التصدير، الا استجابة بطيئة للغاية (١٤).

وقبل ذلك بثلاثة أعوام كتب دافيد هورو و يتز :-

« ان الاستثمارات قد تم الآن نضوجها، و بلغت السوق المحلية درجة التشبع، ومشاكل ميزان المدفوعات تعكس أوجه الضعف فى اقتصاد منطوعلى نفسه ».

« ان الاقتصاد ضيق للغاية، واذا كان له ان ينموفانه لا مفر من أن يتوجه الى الخارج، وهذا يعنى التصدير والنفاذ الى أسواق العالم ... ان اسرائيل تمر بتغيرات أساسية فى هيكلها الاقتصادى، وتتحول بيئتها خطوة بخطوة الى بيئة البائع والمنتج

ان مصالح المستثمر والمستورد لم تعد الآن هى المصالح التى تستأثر بكل الاهتمام، والسبب واضح بدرجة كافية. لقد استخدم رأس المال الذى سبق استيراده من أجل توسيع الطاقة الانتاجية، والان بلغت هذه الاستثمارات

مرحلة النضج ونما الانتاج الى مستوى مرتفع و بدأت الصادرات تز يد بانتظام . ان هذا النضج الذى حققته الاستثمارات السابقة قد صحبته ز يادة التنوع فى تجارة الصادرات . ولهذا فان تحولا جذر يا أصبح الان يمس صميم الحياة الاقتصادية ومشاكلها فى اسرائيل (١٥) .

فى ١٩٧٧ كتب ناداف سافران ، وهو استاذ أمر يكى فى العلوم السياسية :-

« ان الوصول الى تسو ية (النزاع العر بى الاسرائيلى) قد أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للولايات المتحدة ... اما اسرائيل فان حرصها على التسو ية يتوقف على مدى تلبية هذه التسو ية لشروطها المتعلقة بأمنها القومى وآمالها (١٦) .

« والآمال » الاسرائيلية متعددة ، وقد حاولنا أن نبين فيما سبق أن فتح أسواق جديدة للتصدير قد أصبح يشكل مطلبا على أكبر قدر من الأهمية من مطالب السياسة الاسرائيلية ، ولكن يجب أن نضيف أن فتح السوق المصر ية بالذات يحتل بالنسبة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية أهمية متميزة .

فمصر أوسع البلاد العر بية سوقا ، والوصول الى السوق المصر ية يسمح للصناعات الاسرائيلية بالارتفاع بانتاجها الى الحجم الذى يز يد من قدرتها على منافسة الدول الاكثر تقدما والاوسع سوقا ، بينما تتلقى مصر المنتجات والخدمات الاسرائيلية التى تعجز عن تصر يفها فى الاسواق الاكثر ثراء . والوصول الى السوق المصر ية من شأنه أن يز يد من جاذبية اسرائيل للاستثمارات الاجنبية التى يمكن الان أن تعوضها سوق مصر الواسعة عن ضيق السوق الاسرائيلية ، والعمل المصرى الرخيص عن ارتفاع اجور العمال الاسرائيليين . ليس من الضرورى ان ينتقل العمل المصرى ماديا الى اسرائيل ، بل يكفى تشغيله فى مصر فى صناعات تزود بمنتجاتها الصناعات الاسرائيلية ، فضلا عن أن فتح السوق المصر ية بما يعنيه من خروج من المقاطعة العر بية لاسرائيل من شأنه أن يسلب هذه المقاطعة معظم فعاليتها .

والواقع أن انهاء المقاطعة العر بية ، أو على الاقل المصر ية ، لاسرائيل فضلا عما يحققه من منافع مباشرة للاقتصاد الاسرائيلى ، قد أصبح أيضا مطلبا ملحا

للمستثمر الاجنبى ، ومن الخطأ التهوين من حجم المنافع الذى ضاعت على الشركات الغربية بسببها .

لقد قدر أن أكثر من ٧٠٠ شركة أمريكية قد قوطعت من جانب دولة عربية أو أكثر نتيجة تطبيق أحكام المقاطعة ، من بينها ، على سبيل المثال ، شركة كوكاكولا التى خضعت لاحكام المقاطعة فى ١٩٦٦ بسبب ترخيصها لشركة اسرائيلية بالانتاج . واضطرت شركة رينو الفرنسية بسبب احكام المقاطعة الى التخلى عن اقامة مصنع لتجميع السيارات فى اسرائيل ، ومنعت طائرات شركة الطيران الفرنسية من التحليق فوق الأراضى العربية حتى تخلت عن المساهمة فى بعض المشروعات الاستثمارية فى اسرائيل ..... الخ .

وقد أخذت الأهمية النسبية للسوق الاسرائيلية كمجال لتصريف السلع وللاستثمار تتضاءل بالمقارنة بالسوق العربية (١٧)، مع نمو الصناعة الاسرائيلية وقدرتها على اشباع جزء متزايد من الطلب الداخلى ، ومع ارتفاع مستوى الاجور فيها .

واذا كان تحقيق توسع أكبر فى التصدير الى البلاد العربية والاستثمار فيها يتطلب انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، فان تدفق الاستثمارات بمعدل كبير يتطلب ايضا انهاء حالة الحرب مع اسرائيل . فحساسية المستثمر الاجنبى لدرجة الاستقرار السياسى لا تقل عن حساسيته لمستوى الأجور ، ولن يقدم المستثمر الاجنبى الى المنطقة على نطاق واسع مالم يطمئن الى ابتعاد خطر الحرب لفترة كافية فى المستقبل .

من هذا نتبين جانبا من الاسباب التى جعلت تسوية النزاع العربى الاسرائيلى «ضرورة حتمية» بالنسبة للولايات المتحدة . ولكن هناك أيضا أسبابا أخرى . لقد قدمت الولايات المتحدة الى اسرائيل معونات اقتصادية وعسكرية تزيد على ٣ الاف مليون دولار فى الفترة ما بين انشاء الدولة وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وأصبح الحجم السنوى لهذه المعونات نحو الفى مليون دولار سنويا بعد هذه الحرب . ومع تدهور ميزان المدفوعات الامريكى أصبحت

المعونات الامريكية لاسرائيل تشكل عبئا متزايدا على الاقتصاد الامريكى لم يعد من السهل تبريره مع ما أحرزه الاقتصاد الاسرائيلى من تقدم .

وكان لابد من أن يبدو غريبا للمسئولين الامريكيين أن يستمر ميزان المدفوعات الامريكى فى الوقت الذى يتزايد فيه عجزه ، فى تحمل أعباء دولة لم تعد الدول العربية تشكل لها تهديدا يذكر ، و بلغت صناعاتها هذه الدرجة من النضج . و بدا وكأن الوقت قد حان للتخفيف بشدة من هذا العبء أو التخلص منه ، وان خير ما يمكن للولايات المتحدة ان تقدمه لاسرائيل لتدشين استقلالها عن الاقتصاد الامريكى هو تهيئة الظروف الملائمة لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح على اسرائيل :

ليس من الصعب أن نتصور طبيعة العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد الاسرائيلى نتيجة لانفتاح كل منهما على الاخر على النحو الذى تضمنته اتفاقية مارس ١٩٧٩ .

اذ انه بالنظر الى نوع العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل يتبين ان هناك نمطين أساسيين لهذه العلاقات يسود احدهما فى علاقة اسرائيل بالدول الصناعية ، والاخر فى علاقتها بالدول الافريقية والآسيوية . فى الاولى تقوم اسرائيل بدور المصدر للمواد الاولية والزراعية ، اما فى شكلها الخام أو بعد مرورها بعملية تصنيع بسيطة ، كالموالح والماس وخام الفوسفات والمنسوجات ، وتستورد منها السلع الصناعية المتقدمة والأكثر تعقيدا كبعض أنواع الالآت والكيماويات والاسلحة المتطورة . وفى الثانية تقوم اسرائيل بدور المصدر للسلع الصناعية البسيطة والمتقدمة وتستورد المواد الاولية كالاخشاب والماس غير المصنع والبن والكاكاو وغيرها من السلع الزراعية (١٨) .

وقد حققت معظم صناعات التصدير الاسرائيلية مستوى من التقدم ، بسبب ما توفر لها من مهارات المهاجرين اليها من الدول الصناعية و بسبب ما فرض لها من حماية خلال الستينات ، يسمح لها بالنفاذ الى السوق المصرية اما

بسبب عدم وجود بعض هذه الصناعات أصلا ، أو بسبب قصر مدة الحماية التى حظيت بها الصناعة المصرية ، واعتماد نمو الصناعات المصرية خلال العقدين الماضيين على المهارات المحلية أساسا واتجاه معظمها الى اشباع طلب فئات ذات دخل محدود نسبيا .

لابد أن نتوقع اذن ان تجد اسرائيل فى مصر ، بمجرد تطبيق شروط الاتفاقية ، منافسة ضعيفة للغاية لصادراتها من معظم المنتجات المعدنية كالالات الصناعية والات الرى والمعدات الزراعية ومعدات البناء وطائفة كبيرة من الادوات المنزلية ، وكذلك بالنسبة لكثير من الصادرات الاسرائيلية من المنتجات الكيماوية كالادوية والمبيدات الحشرية ومن المنتجات الكهربائية والالكترونية كاجهزة الارسال والاستقبال وادوات القياس الالكترونية المعدات الطبية والاجهزة العلمية والاسلاك والكابلات الكهربائية والالات الحاسبة واجهزة اختزان المعلومات واجهزة تكييف الهواء وغيرها من السلع الاستهلاكية الكهربائية المعمرة ، فضلا عن الاسلحة ، و بعض الأنواع المتقدمة من المنسوجات والازياء و بعض أنواع الخبرة والمهارات الصناعية .

وفى مقابل ذلك سوف تقوم اسرائيل باستيراد الوقود والقطن و بعض السلع الغذائية الاولية و بعض المنتجات الصناعية البسيطة التى تتميز بارتفاع نسبة العمل كالانواع الاقل جودة من المنسوجات و بعض الصناعات الغذائية والاحذية و بعض مواد البناء .

فى ١٩٥٧ كتب ابا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل الاسبق ، ان نوع العلاقة التى تريد اسرائيل اقامتها مع الدول العربية :

« ليست هى كالعلاقة القائمة بين لبنان وسوريا مثلا ، بل هى اقرب الى العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية » وأضاف :

« ان اسرائيل سوف تقدم سوقا للمنتجات الزراعية القابلة للتلف التى تنتجها سوريا والاردن ولبنان ، واللحوم التى تنتجها العراق ، والقطن الذى

تنتجه مصر» فى حين أنه «ليس هناك مجال للشك فى أن صناعاتنا قادرة على أن تجعل فى متناول يد البلاد العربية منتجات من مختلف الانواع(١٩)»

لقد ذهب بعض الاقتصاديين مؤخراومن بينهم الاستاذ بنت هانسن الى أن من الخطأ المبالغة فى قدرة الصناعات الاسرائيلية على التفوق على الصناعات المصرية ، وقدم لتبرير هذا الرأى عددا من الحجج هى على حد تعبيره :

«اولا : ان الصناعات الاسرائيلية ليست بصفة عامة عالية الكفاءة فى استخدام الموارد ففى الماضى اعتمدت الصناعات الاسرائيلية اعتمادا كبيرا على توفير كميات ، تكاد تكون غير محدودة ، من رأس المال الذى ورد اليها بمقابل زهيد أو حتى بدون مقابل . وبالاضافة الى ذلك تواجه هذه الصناعات الآن المشاكل الناجمة عن التضخم فى النفقات بسبب ارتفاع الاجور. ان بعض أوجه النجاح الظاهرى الذى حققته هذه الصناعات فى التصدير الى البلاد المتقدمة كان يرجع جزئيا الى ما قدمته لها الجاليات اليهودية فى هذه البلاد من دعم ، اما من الناحية الاقتصادية فان اسرائيل ليست بصفة عامة ذلك المنافس القوى . وتدل بعض الدراسات الحديثة على أنه حتى فى ظل أسعار الصرف الرسمية الحالية ، لن تواجه بعض الصناعات المصرية عالية الكفاءة نسبيا ، أية مشاكل فى منافسة الصناعات الاسرائيلية المقابلة لها . كذلك فانه يجب أن نتذكر أن القدرة على المنافسة تتأثر بأسعار الصرف ، فاذا حدث وترتب على فتح ابواب التجارة ان حققت الدول العربية الفقيرة عجزا فى ميزان التجارة فان الحل سوف يكمن فى تخفيض عملاتها (مع افتراض بالطبع انها تطبق سياسات نقدية ومالية ملائمة) ، وهو ما تحتاج هذه الدول الى عمله الآن .

«وثانيا : ان اسرائيل ليس لديها فائض من رأس المال ، و بعد أن تراكمت أرصدة ضخمة لدول النفط العربية الغنية فان من المشكوك فيه ما اذا كانت الولايات المتحدة نفسها ستتوفر لها قدرة تنافسية فيما يتعلق بتوفر رأس المال . أضف الى ذلك أن فتح أبواب التجارة مع اسرائيل لا يتضمن فى حد ذاته اجبارا للعرب على الغاء مايفرضونه من قيود على حركة رأس المال الأجنبى اليها وعلى اقامة المشروعات الاجنبية فى أراضيها (٢٠).

ولكننا من جانبنا لا نجد أى نوع من العزاء فى القول بأن «بعض الصناعات المصرية عالية الكفاءة نسبيا ، لن تواجه اية مشاكل فى منافسة الصناعات الاسرائيلية المقابلة لها» لان الذى يهمنا ليس هو ما اذا كانت مصر سوف تكون قادرة أو غير قادرة فى ظل الانفتاح على تصدير بعض السلع الصناعية لاسرائيل او ما اذا كان فتح السوق المصرية للسلع الاسرائيلية لن يؤدى الى اغلاق كافة الصناعات المصرية ، بل الذى يهمنا هو ما اذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين الناتجة عن تحرير التجارة بينهما سوف تتسم بنفس طابع العلاقة القائمة بين دولة صناعية متقدمة ودولة «متخلفة» ، من حيث اقتصار الثانية على تصدير قوة العمل غير الماهر والمواد الاولية سواء مباشرة أو متضمنة فى صادرات من سلع صناعية بسيطة فضلا عن الخدمات السياحية ، بينما تضطر الصناعات كثيفة الاستخدام للمهارات والخبرة الفنية وكثيفة الاستخدام لرأس المال الى اغلاق أبوابها . لقد استطاعت اسرائيل احراز تفوقها الحالى فى هذه الصناعات الأخيرة ليس فقط بفضل هجرة رأس المال اليها بكميات كبيرة من الدول الصناعية كما يشير الاستاذ هانسن ، بل وايضا بسبب هجرة الكفاءات والمهارات اليها من الدول ذاتها ، وهى كفاءات لم تتراكم للدول الصناعية الا عبر عشرات من السنين من النمو الاقتصادى المستقل ومن الحماية ايضا ، التى لجأت اسرائيل نفسها الى تطبيقها رغم كل ما تمتعت به من مزايا استثنائية .

واليوم يطلب من مصر التخلى عن حمايتها لصناعاتها التى لم ينشأ معظمها الا فى بداية الستينات وفى مواجهة ظروف داخلية وخارجية غاية فى الصعوبة ، وبالاعتماد على تنمية المهارات الذاتية وحدها ، يطلب من مصر ذلك الان استنادا الى مجرد القول بان بعض صناعاتها لن يهدده الاغلاق ، والى الحديث القديم عن مزايا التخصص وحرية التجارة ، وهو حديث سبق دحضه مرارا وتكرارا من جانب كل دولة حاولت الفكاك من تبعيتها لدولة أكثر منها نموا .

اما القول بان فتح ابواب التجارة مع اسرائيل لا يمنع مصر بالضرورة من فرض ما تريد فرضه من قيود على حركة رؤس الاموال الاجنبية اليها وعلى اقامة المشروعات الاجنبية فى أراضيها فهو قول صحيح نظريا ، وفى ظل ظروف سياسية طبيعية ولكنه غير صحيح فى ظروف يجرى فيها التفاوض على نوع العلاقات الاقتصادية المزمع اقامتها فى ظل احتلال عسكرى . وهذا هو الذى يفسر لنا اصرارا اسرائيل على أن تبدأ المفاوضات لعقد اتفاقية تجارية فى ظل الاحتلال الاسرائيلى لنحو ثلث سيناء ، وتأخير الانسحاب التام من سيناء الى ما بعد ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على اتفاقية السلام .

أما القول بأن تخفيض قيمة العملة المصرية من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية فان قيمته العملية تتوقف بالطبع على الفارق النسبى بين نفقات الانتاج ليس فقط فى مصر واسرائيل ، بل و بين نفقات الانتاج فى مصر والدول الصناعية المتقدمة التى دخلت اسرائيل معها مؤخرا فى اتفاقات تجارية منحت بمقتضاها معاملة تفضيلية فى السوق الاسرائيلية .

ومن الصعب القول بقدرة الصناعات المصرية الاقل اعتمادا على العمل غير الماهر،ان تنافس صادرات هذه الدول فى السوق الاسرائيلية أو المصرية كنتيجة لمجرد تخفيض سعر الصرف . كذلك تجدر الاشارة الى أن النفع الذى يمكن أن يعود على بعض الصادرات المصرية من الانفتاح على السوق الاسرائيلية ، حتى بصرف النظر عن نوع هذه الصادرات ، لا يمكن مقارنته بالنفع العائد على اسرائيل من انفتاحها على مصر بسكانها البالغ عددهم ١١ مرة قدر سكان اسرائيل ، و بالنظر الى اتجاه المستهلك الاسرائيلى اكثر فأكثر الى زيادة نسبة استهلاكه من السلع الواردة من الدول الصناعية المتقدمة حيث قدر البعض ان نحو نصف الواردات الاسرائيلية لا يتوفر الا فى تلك الدول(٢١).

وأخيرا فان القول بأن اسرائيل ليس لديها فائض من رأس المال لتصديره ، وأن فوائض ايرادات النفط العربية من شأنها أن تزيد من القدرة التنافسية الناتجة عن وفرة رأس المال للاقتصادات العربية ، حتى فى مواجهة الاقتصاد

الامر يكى ، يرد عليه بأن العبرة فى مدى توفر رأس المال كعامل مؤثر فى القدرة التنافسية لصناعة فى مواجهة أخرى لا تكمن فى مجرد تحقيق المدخرات بل فى قدرة أى من الصناعتين على تعبئتها . وفى ظروف يسمح فيها للبنوك الاجنبية وفروعها فى البلاد العربية بحرية اجتذاب المدخرات المحلية ورأس المال العربى ، ليس من الصعب التنبؤ بأى الصناعات سوف تظفر فى النهاية بهذه المدخرات (٢٢).

ان هذا الموقف الذى تمثله الفقرة السابقة للاستاذ بنت هانسن والذى يردده الان عدد من الاقتصاديين المصريين الرسميين ، ليس بالطبع الا ترديدا للموقف التقليدى لدعاة حرية التجارة ، الذين يبدأون باستبعاد الاعتبارات القومية والسياسية وقضية التبعية والاستقلال الاقتصادى على أساس انها مسائل لا تدخل بطبيعتها ضمن اختصاصهم الفنى ، ثم يأخذون نسب عناصر الانتاج المتوفرة فى لحظة معينة على انها هى معيار التخصص الواجب احترامه بصرف النظر عن الظروف التاريخية التى مكنت دولة ما وحرمت اخرى من تغيير هذه النسب ، و بصرف النظر عن قدرة الدولة التى حرمت من هذه الفرصة من الارتفاع الى مستوى أعلى من التخصص فى ظل سياسات اقتصادية مختلفة .

وهو موقف يتسم أيضا بالاصرار على تجاهل دور العوامل غير الاقتصادية وعلى الأخص تجاهل ما تخضع له تجارب الدول التى تحاول تحقيق استقلالها الاقتصادى من ضغوط سياسية خارجية تجبرها على التخلى عن نظام الحماية ، فيؤدى بهم ذلك الى رد فشل مثل هذه التجارب الى عيوب داخلية متأصلة فى شعوب هذه الدول تحكم عليها حكما ابديا بفساد الادارة والتخطيط وتبديد الموارد وانخفاض الانتاجية .

ان لحظة تاريخية معينة فى حياة دولة ما تتحول اذن عند اصحاب هذا الموقف الى تاريخ هذه الدولة باكمله ومستقبلها ايضا ، فاذا كانت صناعة مصرية معينة لا تستطيع الآن الصمود أمام صناعة اسرائيلية منافسة فان هذه

الواقعة تتخذ كدليل على فشل قديم متأصل سوف يستمر أيضا الى الابد .

واذا كان «نظام الزراعة الحالى فى مصر يحقق فائضا فى المياه ، وتذهب كميات كبيرة من مياه النيل الى البحر دون استخدام» على حد تعبير هانسن ، فان الاجدر بمصر ان تبيع المياه لاسرائيل ، كما يجدر بلبنان ايضا أن تبيع المياه لاسرائيل لان لبنان «لم تستخدم حتى الان مياه نهر الليطانى»(٢٣) .

ان أصحاب هذا الموقف كثيرا ايضا ما يقولون ان الذين يتكلمون عن الحماية والاستقلال الاقتصادى لا يفهمون روح العصر الذى نعيش فيه ، فنحن نعيش فى عصر سمته الاعتماد المتبادل بين الامم ، وليست هناك دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية ، ومهما كان غناها بالموارد الا وتعتمد على غيرها فى سلع قد تكون على درجة عالية من الاهمية ، بحيث يحرمها ذلك من الاستقلال الاقتصادى ، و يستشهدون فى ذلك باعتماد دولة كالولايات المتحدة أو اليابان على نفط الشرق الاوسط ، أو اعتماد كل من الكتل الاقتصادية الكبرى فى العالم الغربى على التجارة فيما بينها .

ولكننا لا نرى فى هذا النوع من «الاعتماد المتبادل» اى شبه و بين التبعية الاقتصادية التى تهدد الاقتصاد المصرى نتيجة انفتاحه على اسرائيل . والفرق بين الاعتماد المتبادل و بين التبعية هو الفرق بين العلاقة بين منتج واخر ينفرد كل منهما بالسيطرة على عدد من الصناعات التى لا تختلف فى طبيعتها عما ينفرد به الاخر ، و بين العلاقة بين منتجين اخرين يقوم احدهما باوجه النشاط ذات الانتاجية المنخفضة و ينفرد الاخر بالصناعات عالية الانتاجية ، أو بين منتج ومستهلك يحتكر الاول معظم مراكز الانتاج وتطوير فنونه و يقوم الاخر بدور الوريث السفيه الذى تنحصر قيمته فى نظر الاول فى انه مستهلك جيد على استعداد فى سبيل زيادة استهلاكه حتى الى بيع أصوله ، على النحو الذى نراه فى العلاقة بين الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول .

قد يقال ان كل هذا ليس الا مجرد تهويل لخطر دولة صغيرة لا يمكن أن تشكل كل هذا الخطر على الاقتصاد المصرى . فيقال ان الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل ، بعدد سكانها المحدود ، وندرة رؤس الإموال فيها ، لا يمكن ان يشكل خطرا أكبر مما يشكله مثلا الانفتاح الاقتصادى على الولايات المتحدة او اوربا الغربية ، فاذا كنا قد قبلنا الانفتاح على اقتصاديات اكبر قدره واكثر تقدما فلماذا لا نقبل الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل ؟

هذا القول مردود من اكثر من جهة . فاولا ان كل من يرفض فتح ابواب الاقتصاد المصرى على اسرائيل لاسباب اقتصادية بحت ، و بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والقومية ، يرفض أيضا فتح ابواب الاقتصاد المصرى دون قيود شديدة على الاقتصاديات الاكثر تقدما . على أن هذا ليس كل ما فى الامر ، فمن السهل أن نبين أن الخطر الاقتصادى من الانفتاح على اسرائيل اشد من خطر انفتاح مصر على اقتصاد اكثر قوة كالولايات المتحدة أو السوق الاوربية . فالعبرة هنا ليست هى بحجم الاقتصاد بل بطبيعته وشروط نموه . ان دولة كالولايات المتحدة وصلت الى مرحلة النمو اصبحت فيها دواعى التوسع الخارجى تختلف الى حد كبير عن دواعى التوسع الاقتصادى الاسرائيلى .

كلاهما قد يحرص على تصريف الاسلحة فى مصر ، ولكن الاقتصاد الاسرائيلى اكثر حرصا على تصريف سلع اقرب الى منافسة السلع المصرية المنتجة بالفعل أو التى تستطيع مصر انتاجها بالمقارنة بمدى حرص الولايات المتحدة على تصريف نفس السلع . ان نفس السلع لازالت تمر بمرحلة التوسع فى اسرائيل قد تكون سلع اخذه فى الانكماش فى اقتصاد كالاقتصاد الامريكى ومن ثم يكون الخطر على السلع المصرية المنافسة اكبر .

بل ان ندرة رأس المال الاسرائيلى قد يكون هو نفسه مصدر خطر يفوق الخطر الذى يمثله الانفتاح على دولة تبحث عن فرص لاستثمار فائض من رأس المال . ففى الحالة الثانية يقتصر الضرر الاقتصادى على استغلال العمل الوطنى والمواد الاولية واغلاق الفرص المتاحة لتعبئة المدخرات الوطنية ، بينما يمتد الخطر فى الحالة الاولى ليشمل فضلا عن هذا ، خطر قيام الاجنبى بامتصاص المدخرات الوطنية لخدمة مشروعات يستأثر بالجزء الاكبر من أرباحها .

أضف الى ذلك ان وطأة الضغط الاقتصادى الخارجى على الدولة الخاضعة له لابد أن تتناسب مع مدى حاجة الدولة المسيطرة الى وجود هذه العلاقة واستمرارها . فاذا كان صحيحا ما اشرنا اليه من أن طرق اسواق جديدة للصادرات قد اصبح مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى ، فان من السهل أن نتصور لماذا يمكن أن تسخر اسرائيل كل ما فى جعبتها من وسائل اقتصادية وسياسية ونفسية لتحقيق هذه الغاية ، ولماذا يجب علينا الا نتوقع من اسرائيل اية درجة من المرونة أو التنازلات الحقيقية حينما يتعلق الامر بتحقيق غاياتها الاقتصادية .

اما ترديد القول بان اسرائيل ليست الا بلدا صغيرا لا يمكن أن تشكل خطرا على بلد كمصر بعدد سكانها الكبير فيكفى لاهماله ان نتذكر كيف حكمت انجلترا فى القرن الماضى وهى الجزيرة الصغيرة ، امبراطورية لا تغرب عنها الشمس ، وكيف احتلت اليابان فى الثلاثينات من هذا القرن ، الصين بعدد سكانها الذين بلغوا فى ذلك الوقت سبعة أو ثمانية امثال سكان اليابان .

ولكن لعل اخطر جوانب المقارنة بين خطر الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل والانفتاح على غيرها هو ما يتعلق بالعلاقة بين مصر وسائر البلاد العربية . ولا اقصد بهذا ان اقول أن ثمن الانفتاح على اسرائيل كان هو القطيعة بين مصر وغيرها من البلاد العربية ، بما يعينه ذلك من ضياع فرص تدفق المعونات العربية على مصر أو اغلاق السوق العربية امام الصادرات أو الايدى العاملة المصرية .

اذ قد يرد على ذلك القول بانه لو حذت البلاد العربية الاخرى حذو مصر ماترتب اى من هذه النتائج . ان الخطر الحقيقى على العلاقات بين مصر وسائر البلاد العربية من جراء انفتاح مصر على اسرائيل هو ما لابد ان يترتب عليه بالضرورة ، وايا كان موقف البلاد العربية الاخرى ، ايدت مصر او لم تؤيدها ، من بداية تحول مصر فى اتجاه تكامل اقتصادى مع اسرائيل لا يمكن أن نتصور ان يتعايش مع تكامل اقتصادى عربى .

ان ما ترتب على الاستعمار البريطانى أو الفرنسى فى القرن الماضى لدول صغيرة مجزأة فى غرب افريقيا مثلا ، من تكامل بين دولة كغانا أو نيجيريا مع الاقتصادى البريطانى ودولة كساحل العاج أو غينيا مع الاقتصاد الفرنسى ، كان

وحده كافيا كل من هذه الدول عن الاخرى ولمنع قيام أى تكامل اقتصادى بين هذه الدول ، حتى الخاضع منها لنفس الدولة .

بنفس الصورة لا يمكن لنا أن نتوقع ، حتى بفرض قبول بعض دول الرفض العربية للسلام مع اسرائيل ، وعودة علاقات سياسية «طبيعية» بينها و بين مصر ، ان تتخذ اية خطوة جديدة نحو تحقيق تكامل اقتصادى حقيقى بين الدول العربية . وهناك اكثر من سبب لهذا . فهناك اولا شروط اتفاقية السلام التى تضفى على اسرائيل فى الواقع صفة « الدولة الاولى بالرعاية» اذ يمتنع على مصر طبقا لها ان تمنح دولة كالعراق أو سوريا معاملة تفضيلية لا تمنحها فى نفس الوقت لاسرائيل .

وهناك ثانيا ما بين اسرائيل والدول الصناعية من اتفاقات تفضيلية سوف تؤدى بالضرورة مع انفتاح مصر على اسرائيل إلى مزيد من التكامل بين مصر وهذه الدول. وأهم من ذلك ما سوف يترتب على انفتاح مصر على اسرائيل من تحويل فى هيكل الانتاج والاستهلاك فى مصر اذ تقوم صناعات مصرية تعتمد فى تصريف منتجاتها على طلب صناعات لا توجد الا فى اسرائيل ، ويجرى تعويد المستهلك المصرى على منتجات اسرائيلية على نحو لابد أن يجعل التكامل الاقتصادى العربى أكثر صعوبة . بل علينا ايضا أن نتذكر مالابد أن يخلقه انفتاح مصر الثقافى على اسرائيل من عقبات تتراكم مع الزمن فى وجه التكامل العربى ، كالانحسار التدريجى للتوجه العربى للتعليم فى مصر ، او كالاهمال المتعمد لتعليم اللغة العربية والتاريخ العربى بل ولقواعد الدين وشعائره تحت شعار الانفتاح على العالم المتحضر ومجاراة متطلبات العصر .

وليس مثال دول المغرب العربى الثلاث ببعيد عنا ، بما ترتب على اخضاعها لتكامل اقتصادى وثقافى مع فرنسا من صعوبات امام العودة بهذه البلاد الى التكامل مع بقية الدول العربية أو حتى فيما بينها .

٣ – استشراف للمستقبل أو مقاومته ؟

فى استشراف المستقبل ، كما فى تفسير الماضى ، يتعين التمييز بين حالة

اقتصاد مستقل واقتصاد تابع ، أو بين حالة دولة مستقلة لا تخضع لاى نوع من الضغط السياسى أو الاقتصادى من قوة خارجية ، وحالة دولة لا تتمتع بهذا الاستقلال . فى حالة الدولة التى لا تخضع لمثل هذه الضغوط يمكن حقا للاقتصادى أن يمارس درجة عالية من الحرية فى تصور ما يتمنى أن يكون عليه اقتصاد بلده بعد عشرة أعوام ، أو عشرين عاما ، ويحاول على ضوء تحديده لاهدافه أن يحدد أفضل الوسائل لبلوغ هذه الأهداف .

ولكن فى دولة لاتتمتع الا بالحد الادنى من استقلال الارادة تتحول عملية استشراف المستقبل الى مجرد محاولة لاكتشاف المصالح التى تريد قوى الضغط الخارجية فرضها . فاذا تبين له أن هذه المصالح تتعارض تعارضا أساسيا مع ما يرجوه لبلده فان عملية التخطيط للمستقبل تتحول فى الواقع الى عملية «مقاومة لهذا المستقبل» المراد فرضه عليه .

ولا نريد أن نبدأ بافتراض أن المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى مصر يرفضون رفضا تاما رؤية ما يهدد الاقتصاد المصرى من اخطار نتيجة الانفتاح على اسرائيل . ففضلا عن أن هذا الافتراض من شأنه أن يضيق دائرة الحركة والمناورة المتاحة لمصر بدرجة تدعو الى كثير من اليأس والاحباط ، فان المرء لازال يجد فى بعض ما يسمعه احيانا من تصريحات لبعض هؤلاء المسئولين ما يجعله يعتقد أن هذا الافتراض ليس صحيحا على اطلاقه .

اننا على أى حال لازلنا نأمل فى الا تتحول مسئولية مقاومة هذا المستقبل الى المستهلك المصرى والمنتج المصرى بمفردهما دون اية مساعدة من المسئولين عن السياسة الاقتصادية ولو فى صورة متواضعة للغاية وهى عدم الوقوف ضد محاولة الفرد المصرى أن يقاوم الغزو الاقتصادى الاسرائيلى .

بعبارة أخرى : لا نريد أن يصل تشاؤمنا الى حد القول بان مسئولية مقاومة الغزو الاقتصادى الاسرائيلى قد أصبحت تنحصر فى مسئولية المستهلك المصرى بمقاطعة استهلاك البضائع الاسرائيلية ومسئولية المنتج المصرى بالامتناع عن التعاون مع المنتج الاسرائيلى .

ان هذه المسئولية الفردية ستظل فى نهاية الامر هى الصخرة التى يمكن أن تتحطم عليها الامال الاقتصادية لاسرائيل ، ولكننا نرفض أن نتصور الا يحصل المستهلك أو المنتج المصرى على أى نوع من العون ولو بشكل سلبى محض من حكومته . هل لنا مثلا أن نذكر المسئولين عن السياسة الاقتصادية بموقف الحكومة المصرية فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ حينما كانت الحكومة اعجز من أن تعلن الحرب على الاحتلال البريطانى لمنطقة قناة السويس ، ولكنها مع ذلك قدمت مختلف انواع العون فى السر والعلن لحركة عدم التعامل مع القوات البريطانية ومقاطعة البضائع البريطانية؟

ان من ابسط ما يمكن للاقتصادى المصرى أن يطالب به المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى مصر هو أولا الكف عن تصوير الانفتاح الاقتصادى على اسرئيل وكأنه كان تعبيرا عن ارادة مصرية حرة . فاذا كان البعض قد شعر بانه كان مجبرا على اتمام الصفقة فمن الواجب على الاقل الا يندفع الى حد المباهاة بعقدها .

فاذا كان هناك مثلا ضغط اسرائيلى لفتح السوق المصرية أمام سلعة اسرائيلية منافسة لبعض منتجات القطاع العام فى مصر - فان ابسط ما يمكن أن نطالب به هو أن نكف السنتنا عن الطعن فى كفاءة القطاع العام المصرى كتبرير لفتح الباب أمام هذه السلعة الاسرائيلية . على أننا نلاحظ للأسف اتجاها متزايد القوة الى التحقير المستمر لتجربة التصنيع فى مصر لا يستند فى معظم الاحوال الا الى مجرد محاولة تبرير السياسة الاقتصادية القائمة .

كذلك فان من ابسط ما يمكن أن نطالب به المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى مصر هو ان يستغلوا الى اكبر درجة ممكنة مازال متاحا أمامهم من فرصة لحرية الحركة والمساومة مهما اتسمت به شروط اتفاقية مارس من قسوة .

والقدرة على المساومة تتوقف الى حد كبير على قوة الاصوات المتشددة فى داخل مصر ، إن اضعاف هذه الاصوات يتضمن اضعافا لقدرة مصر على الخروج من الصفقة باقل الشروط .

ولكن المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى مصر يتكلمون كما لو كان انفتاح مصر الاقتصادى على اسرائيل هو تعبير عن ازادة مصرية حرة ، وهذا غير صحيح ، و يتصرفون كما لو أن مصر قد سلبت كل صور هذه الارادة ، وهذا غير صحيح ايضا . فهم فى تصريحاتهم يصورون الانفتاح على اسرائيل وكأنه سيجلب لمصر منافع لا حد لها ، وكأن مصر كانت ستقبل هذا الانفتاح حتى ولو لم تكن ارضها محتلة من الاسرائيليين . ولكنهم فى تصرفاتهم يقبلون ما ليست مصر مضطرة لقبوله حتى طبقا لشروط اتفاقية مارس ، فيتساهلون فى السماح لسلع اسرائيلية تشكل تهديدا حقيقيا لبعض الصناعات المصرية بالدخول الى السوق المصرية مع أن الاتفاقية يمكن أن تفسر بحيث لا تفقد هذه الصناعات حقها فى الحماية .

ان الاتفاقية تجبر مصر على انهاء حالة الحرب ، ولكنها لا يمكن أن تجبر مصر على معاملة اسرائيل كما لو كانت هى الصديق القديم الذى عثرت عليه فجأة .

ان مثل هذا هو الذى يقودنا الى الاعتراف بأن العبء الاساسى فى «عملية مقاومة المستقبل» الذى يراد فرضه على مصر ، لابد أن يقع فى نهاية الامر على الفرد المصرى . وهو عبء لابد من الاعتراف ايضا بأنه عبء ثقيل . فالفرد المصرى مطالب الان بحماية صناعته الوطنية حتى لو تخلت حكومته عن ذلك ، وهو مطالب بان يرى فيما يسمى بالعلاقات « الطبيعية » بين مصر واسرائيل علاقات غير طبيعية لانها لا يمكن أن تكون الا علاقة تابع بمتبوع .

ولكن اكثر أعباء الفرد المصرى ثقلا هو أنه مطالب بالاحتفاظ بذاكرته حيث يراد محوها . فهو مطالب بان يظل واعيا لفترة تاريخية ماضيه قيل له فيها بحق أن صناعاته لو استمرت لها الحماية فترة معقولة من الزمن قادرة على اشباع السوق الوطنية ، واستيعاب المدخرات المصرية ، وتشغيل العمال ، بل ونجحت بالفعل نجاحا باهرا فى تحقيق ذلك رغم أن فترة الحماية الحقيقية التى تمتعت بها لم تزد على خمس أو سبع سنوات هى الفترة الممتدة بين وضع أول برنامج

للتصنيع فى مصر فى ١٩٥٨ وانتهاء الخطة الخمسية الاولى والاخيرة فى ١٩٦٥ .

ولكن علينا ايضا أن نواجه بصراحة حقيقة الصعوبات التى تعترض الاعتماد على رد الفعل الفردى فى مواجهة الخطر الاقتصادى الاسرائيلى . ان الضغوط التى تعرضت لها مصر لاجبارها على فتح ابواب اقتصادها لاسرائيل لم يتعرض لها فقط المسئولون عن رسم السياسة الاقتصادية بل تعرض لها ايضا بدرجة عنيفة المستهلك المصرى العادى والمنتج المصرى .

فقد مرت عشر سنوات لم يسمع خلالها المصريون الا القول بان متاعبهم الاقتصادية ليس لها من سبب الا سياسة الانغلاق الاقتصادى السابقة . واذا كان من السهل على جيل عاصر بنفسه ورأى بعينه ما حققته هذه السياسة من انتصارات وما تعرضت له من ضغوط ، أن يرفض مثل هذا التفسير لمتاعب مصر الاقتصادية ، فان الامر ليس بهذه السهولة بالنسبة لجيل من الشباب لا تقع تجربة الاستقلال الاقتصادى المصرى فى الستينات فى دوائر وعيه ، وهو جيل تعرض أيضا طوال العشر سنوات الماضية لمختلف أنواع الاغراء بما يمكن أن يتيحه له الاغتراب أو الانفتاح من فرص لتحسين وضعه المادى فى ظل ظروف مادية غاية فى الصعوبة فى داخل وطنه .

ان ما أشار اليه بعض الكتاب المصريين من حاجتنا الى «عودة الوعى» هو قول صحيح ولكن بمعنى مضاد تماما للمعنى الذى استخدم به هؤلاء الكتاب هذا الشعار . فالوعى المراد استعادته للجيل الجديد من الشباب المصرى ليس هو الوعى بنقائص تجربة التنمية المستقلة ، بل هو على النقيض تماما ، الوعى بما حققته مصر خلال هذه التجربة من مكاسب . والذى يتعرض له هذا الجيل الان وسوف يساهم فيه بقوة الانفتاح الثقافى الجديد على اسرائيل ، ليس هو محاولة رد الوعى اليه بل على العكس تماما هو محاولة تكريس فقدان ، هذا الجيل لوعيه بمرحلة مشرقة من تاريخه القريب .

ومع كل هذا ، دعونا لانفرط فى التشاؤم . فنحن حينما نتكلم عن خطر فقدان الوعى فنحن نعنى فى المقام الأول شرائح معينة من المجتمع المصرى لم

تكن هى التى استفادت افادة مباشرة من تجربة الاستقلال الاقتصادى ، بل لعلها هى الشرائح التى تعرضت أكثر من غيرها لنقائض هذه التجربة .

أما الشرائح الواسعة من المجتمع المصرى التى حققت مكاسب حقيقية ومباشرة خلال الستينات ، فهى نفسها الشرائح التى تعمل معاناتها اليومية الان على تكذيب الخرافة القائلة بمزايا الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل . انها هى التى تعانى من استيراد التضخم ولا تحقق ارباحا منه ، وهى المعرضة لخطر التبطل اذا اغلقت المصانع المصرية تحت وطأة المنافسة ، وهى التى سوف تضطر اكثر فاكثر الى التحول من القطاعات المنتجة الى أوجه النشاط القائمة على بيع الاصول ، سواء كانت اصولا مادية أو غير مادية .

هذه الشرائح الواسعة من المجتمع المصرى لا يستهدفها الاقتصاد الاسرائيلى الا كقوة عمل ، ولا يمكن أن يتصور أن ينتج من ارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلى الا تقوية الشعور بالاحباط الراجع الى العامل القومى البحت ، بشعور جديد بالاستغلال الاقتصادى ، فاذا بالوعى الذى كنا نخشى فقدانه قد ازداد قوة .

١ - Horowitz, D.: **The Enigma of Economic Growth: A case study of Israel,** Praeger, N.Y., 1972, P. 59.

٢ - **Israel Export and Trade Journal,** Agust 76, p. 7

٣ - **Horowistz,** op. cit, p. 143

٤ - **Israel Export and Trade Journal,** June 75, p. 5.

٥ - المرجع السابق ، عدد ابريل ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

٦ - Horowitz, op. cit., p. 123.

٧ - **Ibid:** p. 121.

٨ - قدرت نسبة المستخدمات المستوردة فى اجمالى قيمة الصادرات الاسرائيلية مما يتراوح

Preston, L. and Nashashibi, K: **Trade Patterns in The Middle East** American Enterprise Institute for Public Research, Washington 1970, p. 49.

٩ - أهم هذه الاتفاقيات هى اتفاقية مايو ١٩٧٥ مع السوق الاوربية المشتركة وتعهدت السوق الاوربية بمقتضاها بالغاء كل القيود الجمركية التى كانت مفروضة على صادرات اسرائيل الصناعية ، ابتداء من أول يوليو ١٩٧٧ بالنسبة لمعظم الصادرات ، وابتداء من ٣١ ديسمبر

١٩٧٩ بالنسبة لباقى الصادرات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على ٨٥٪ من صادرات اسرائيل الزراعية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و ٨٠٪ ابتداء من أول يوليو ١٩٧٥ ، بينما تعهدت اسرائيل - برفع القيود المفروضة على وارداتها من السلع الصناعية من دول السوق الاوربية بنسبة ٩٥٪ ابتداء من أول يوليو ١٩٧٥ ، على أن ترفع باقى القيود تدريجيا فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق من عدد محدود من السلع الزراعية بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ .

كذلك عقدت اسرائيل مع الولايات المتحدة فى يناير ١٩٧٦ اتفاقية اعفيت بمقتضاها معظم الصادرات الصناعية الاسرائيلية من الرسوم الجمركية فى الولايات المتحدة ، اذ أصبح من حق اسرائيل طبقا لهذه الاتفاقية الافادة من «النظام المعمم للتفضيل التجارى» (Oeneralized System of Preference) وقد أفاد من هذا الاعفاء اكثر من ٢٧٠٠ صنفا من الصادرات الصناعية الاسرائيلية تشمل السلع المعدنية والالات والادوات الكهربائية والالكترونية والمواد الكيماوية والادوية والالات الحاسبة والادوات الدقيقة والمجوهرات والاثاث ..... الخ .

١٠ - **Israel Export and Trade Journal,** July 76, p. 5

١١ - قد عدد العمال العرب من سكان غزة والضفة الغربية المشتغلين فى اسرائيل بنحو ٥٠٠٠ فى ١٩٦٨ زادوا الى ٥٢٠٠٠ فى ١٩٧٢ ، انظر:

Greenwald, C.S.: "Israel's Economic Future", in **Challenge** (N.Y.), July-August, 1975, p. 36

١٢ - بينما أدى معدل بالغ الارتفاع للهجرة الى اسرائيل الى تضاعف عدد سكانها خلال السنوات الثلاث التالية لانشاء الدولة ، لم يتضاعف عدد سكان مرة أخرى الا بعد عشرين عاما . ثم انخفض معدل الهجرة بشدة فى السبعينات حتى زاد عدد المهاجرين من اسرائيل على عدد المهاجرين اليها فى ١٩٧٦ .

١٣ - **Israel Export & Trade Journal,** September 75, p. 9

١٤ - Ibid January 75, p. 5

١٥ - Horowitz, **Op. Cit,** p. 143.

١٦ - Safran, N. "American-Israeli Relations: An Overview", **Miiddle East Review,** Winter 1977-8, p. 39.

١٧ - انخفض نصيب اسرائيل من مجموع صادرات الولايات المتحدة الى منطقة الشرق الاوسط من ٥ر٣٩٪ فى ١٩٧١ الى ١ر٢٣٪ فى ١٩٧٤ والى ٤ر١٨٪ فى ١٩٧٥ .

١٨ - Hershlag, Z.Y. (ed.) **Israel-Africa Cooperation,** Tel-Aviv University, 1970, pp. 57-72

١٩ - فى ١٩٧٧ كتب اقتصادى اسرائيلى يصف نوع العلاقات الاقتصادية التى يتصور قيامها بين اسرائيل وسوريا فى حالة حلول السلام بينهما ، على النحو التالى :-

«أن سوريا سوف تجد فى اسرائيل سوقا لبعض المنتجات التى تحقق فيها فائضا فى السنوات جيدة المحصول ، كالحبوب . كما أن من المحتمل ايضا أن توجد سوق فى اسرائيل لمنتجات زراعية سورية أخرى كالحيوانات الحية و بعض أنواع الفواكه والخضروات . ومن ناحية أخرى قد تجد اسرائيل من مصلحتها أن تشترى بعضا من السلع المتعددة التى تنتجها الصناعة الاسرائيلية بما فى ذلك الاسمدة والمبيدات الحشرية ، والادوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الالات والمعدات ومختلف السلع الاستهلاكية ... ان كل هذا لا يستبعد أن يتجه الاقتصاد السورى بالتدريج نحو انتاج السلع التى تحتاج الى مستوى متقدم من المعرفة الفنية ، ولكن هذا التطور لابد بالضرورة ،اذا اتاحه عوامل مساعدة أن يتم عبر فترة اطول بكثير . أن المحاولات التى قامت بها بعض البلاد لاختصار هذا الطريق ، كما حدث فى مصر خلال خطة التنمية الخمسية ٦٠- ١٩٦٥ ، تثبت: عادة انها عالية التكاليف وتنتج اثارا عكسية تماما . أن سوريا لازالت بلدا زراعيا وحيث أن نصف سكانها يشتغلون بالزراعة ، وان القطاعات الاخرى تعتمد أيضا على القطاع الزراعى ، فان من الأهمية بمكان كبير أن تقوم سوريا باستغلال هذه الامكانيات الى اكبر حد ممكن » .

(Kanovsky, E.: **Economic Development of Syria,** University Publishing Projects, Tel-Aviv, 1977 pp. 167-9).

وكتب نفس الكاتب يصف نوع العلاقات الاقتصادية التى يتصور قيامها بين اسرائيل والاردن بقوله :

«ان هناك امكانيات لعقد اتفاقيات تجارية بين اسرائيل والاردن يسمح الاردن بمقتضاها باستيراد انواع متعددة من المنتجات الصناعية الاسرائيلية التى لا يقوم الاردن بانتاجها الان ، ولا يعتزم انتاجها فى المستقبل القريب ، كما يمكن أن تسمح اسرائيل باستيرادا بعض السلع الزراعية والصناعية ... فيمكن مثلا لسلع كالاسمنت والمنتجات الفخارية و بعض المواد الاولية أن تجد لها سوقا فى اسرائيل . وتجربة الضفة الغربية بعد ١٩٦٧ يمكن أن تبين أن هناك امكانيات كثيرة لتصدير السلع الصناعية الاسرائيلية كبعض المعدات والمبيدات الحشرية اللازمة للصناعة الاردنية والمنتجات المعدنية والمعدات الالكترونية ومختلف السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة .. أن من غير المحتمل أن ينتقل العمال من الاردن لاسرائيل على النحو الذى تحقق منذ ١٩٦٨ من الضفة الغربية وقطاع غزة ... ولكن قد يكون اكثر احتمالا واقل اثارة للمشكلات السياسية والاجتماعية أن يتم عقد إتفاقات مقاولة بين الصناعات الاسرائيلية والصناعات المقابلة لها فى الاردن مثلما تم عقده بين المشروعات الاسرائيلية الكبيرة ، و بين المنتجين الاصغر فى الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة فى صناعة المنسوجات والاحذية ومواد البناء والاثاث» .

(Kanovsky, E.: **Economic Development of Jordan,** University Publishing Projects, Tel-Aviv, 1977, pp. 141-3)

Hansen, B.: "**Middle** East Development Prospects: what they look like in 1973", in Becker, B., Hansen, B., and Kerr, M.: **The Economics and Polities & the Middle East** American Elsevier, N.Y., 1975, pp. 30-1

٢١- Preston L. and Nashashibi, K. **p. Cit,** P.S. 6

٢٢- انظر فيما يتعلق بالبنوك الاجنبية فى تعبئة المدخرات المحلية فى البلاد العربية بما فى ذلك بعض دول النفط التى لا تسمح بانشاء فروع للبنوك الأجنبية فى أرضها كالكويت :

د/ جورج قرم : «**الاقتصاد العربى امام التحدى**» ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٧٧ ص ١٤٦ .

٢٣- هانسن ، نفس المرجع السابق ص ٣٠- ٣١ . ولا يسعنا الا نلاحظ أن الاستاذ بنت هانسن قد غير رأيه دون سبب واضح فيما يتعلق باثر تحرير العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ . فبعد أن عبر فى ١٩٧٠ عن اعتقاده بان «البلاد العربية لم تخسر كثيرا على أية حال من عدم وجود علاقات اقتصادية بينها و بين اسرائيل» . (انظر مقاله فى :

Cooper, Chales & Alexander, S. (eds.) **Economic Development Population Growth in the M.E.**, American Elsevier, N.Y. 1972.

كتب فى ١٩٧٣ «ان هذا القول ربما كان صحيحا فى الماضى أما عن المستقبل فربما كانت المنافع التى يمكن أن يجنيها العرب كبيرة» .

("Middle East Development Prespects .... etc, op. **P.35**